

أبين أن يزرن سوى كريم، واكتفين بزيارة أبي سعيد، فحصل من هذا: أنه كريم.

والبيت الثاني يمكن أن يرد إلى القياس التالي:

مسلمة من بني تميم، ومسلم كريم، فتميم لا تخلو من كريم. ويرى أن البيت الأول كان كرم الممدوح فيه نتيجة، وفي الثاني مقدمة، فالأول أولى بالكناية⁽²⁹⁾.

وفي سياق الإشارة إلى القياس الاقتراضي تحدث عما يسمى «بالضمير»، وهو قياس تحذف فيه بعض مقدماته أو نتيجته للعلم بها، وإن لم يفصل أيضاً. وَقَدْ قدم أمثلة متداولة في هذا الشأن: / النبذ مسكر فهو حرام / . فقد أضم / وكل مسكر حرام / ، و / العالم سكون فهو محدث / . فقد أضم / وكل مكون محدث.

4 - قياس التمثيل:

ومع أن معايير قياس المنطق الأرسطي كانت مهيمنة عليه لنتائجها القطعية، فإن التراث البلاغي الفلسفي، والتراث البلاغي الأدبي، وشيوع أصول الفقه جعلته يهتم بالقياس الأصولي وإن كانت غلبة الظن أساس أحكامه. وهذا التعميم لآلية المقايسة جعله يتفطن إلى أنها آلية ذهنية إنسانية توظف للربط بين الظواهر والأفعال والأحداث، ولذلك، هناك أقيسة في الفقه، وأقيسة في النحو، وأقيسة في البلاغة وأقيسة في الأشعار؛ فقد يقاس فرع فقهي على أصل نحوي لاستنباط حكم شرعي، وقد يحصل العكس، والضابط هو قياس المجهول على المعلوم، أو الغائب على الشاهد بشرط وجود «جسر» رابط يكون عبارة عن: حد أوسط، أو علة، أو جامع؛ يقول: «فشان الأقيسة الشعرية فما فوقها أن يكون الانتقال بها من الأعراف إلى الأخرى»⁽³⁰⁾.

على أنه إذا كانت الآلية واحدة، فإن المقدمات التي يستند إليها كل قياس تختلف، وعلى أساس المقدمات فإن الحججة تصنف إلى خمسة أصناف؛ وهي: البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة. ومقدمات البرهان اليقينية هي: الأوليات والمشاهدات والمجربات والمتواترات والحدسيات والمحسوسات؛ ومقدمات الجدل مشهورة لا مسلمة عند الناس أو الخصمين؛ ومقدمات الخطابة

(29) التنبهات، ص 57.

(30) التنبهات، ص 135، 124.